مجلة جامعة بخت الرضا العلمية المحكمة ربع السنوية، العدد (29) المجلد (1) سبتمبر 2019م
معامل التأثير العربي (1.12)
ISSN: 1858-6139, Online

تقدير أثر النمو الاقتصادي على الفقر في فلسطين ـ دراسة قياسية (1994-2018م)

المهدي موسى الطاهر موسى[1] أحمد رزق حسين الواوي[2]
[1]جامعة بخت الرضا، كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد القياسي والاحصاء الاجتماعي
[2] دكتوراه في الاقتصاد، جامعة البطانة ، السودان، وموظف بالجامعة الاسلامية بغزة، فلسطين
Email;mhdimusa@yahoo.com, Tel; +249117032327
تاريخ القبول:2019/08/24 تاريخ النشر: 2019/09/30م

مستخلص
هدفت الدراسة لمعرفة أثر النمو الاقتصادي على الفقر في فلسطين. اتبعت الدراسة المنهج الكمي والمنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة الى إن خفض معدلات الفقر مرتبط بتحقيق نمو اقتصادي مستدام وسريع. وجود علاقة سببية بين النمو الاقتصادي والفقر أي علاقة أحادية الاتجاه. وجود علاقة عكسية بين الفقر والنمو الاقتصادي في المدى الطويل. أوصت الدراسة بضرورة تبني سياسات اقتصادية واجتماعية عادلة لعلاج ظاهرة الفقر والتخفيض من معدلات الفقر بفلسطين. ووضع سياسات مالية واضحة وناجعة للقضاء على معدلات الفقر المنخفضة والعمل على زيادة التنمية الاقتصادية في فلسطين بشكل واضح و ممنهج.
كلمات مفتاحية: النمو الاقتصادي، الفقر، فلسطين، الواقع المعيشي، الاستقرار الاقتصادي.

Abstract
The study aimed to investigate the impact of economic growth on poverty in Palestine. The study used the quantitative and descriptive analytical approaches. The study concluded that poverty reduction is linked to achieve rapid and sustainable economic growth. A causal relationship between economic growth and poverty is a one-way relationship. There is an inverse relationship between poverty and long-term economic growth. The study recommended a need to adopt fair economic and social policies to address the phenomenon of poverty and to reduce poverty rates in Palestine. Establish clear and effective financial policies to eliminate low poverty rates and work to increase economic development in Palestine in a clear and systematic manner.
Key words: Economic Growth, Poverty, Palestine, Living Reality, Economic Stability.

مقدمة
يعد الفقر من الظواهر الاقتصادية الاكثر تأثيراً على الواقع المعيشي لأفراد المجتمع ، ارتبط الفقر بالاستقرار الاقتصادي وفي السنوات الأخيرة، أصبح تقليص معدلات الفقر من أكبر التحديات والاهتمامات في كل أرجاء العالم، لكن ما هو ملاحظ مع هذه الظاهرة العالمية هو ازدياد حدتها يوما بعد يوم، ولهذا اتخاذ تقليص الفقر أهم هدف من أهداف الألفية الجديدة العشرة بالنسبة لكل دول العالم والمؤسسات العالمية على غرار هيئة الأمم المتحدة واليونيسكو ، وندرس في هذا البحث مدى تأثير النمو الاقتصادي على معدلات الفقر في الأراضي الفلسطينية في الفترة (١٩٩٤ - ٢٠١٨م) دراسة قياسية، لما لهذا الموضوع من اهمية كبيرة في الاراضي الفلسطينية حيث الفقر يزيد بشكل واضح في الاراضي الفلسطينية وبصورة أكبر في قطاع غزة رغم محاولات تحسين المؤشرات الاقتصادية التي تزيد من النمو الاقتصادي وهنا نحاول توضيح اسباب الفقر وانواعه وكذلك تبيان النمو الاقتصادي ونظريات التنمية والنمو والمؤشرات الاقتصادية التي كلها تصب في ايجاد حلول لمشكلة الفقر في الاراضي الفلسطينية ومدى ارتباطها بالنمو الاقتصادي حيث يعاني المجتمع الفلسطيني من الفقر وتفشي هذه الظاهرة وما زالت الاجراءات الاقتصادية والسياسات المتبعة للحد من هذه الظاهرة والقضاء على الفقر غير قادرة لذلك وسيبحث البحث كل ذلك. تهدف الدراسة الى التعرف على ظاهرة الفقر وخطوطه وانواعه وما مدى تأثير النمو الاقتصادي على الفقر في الاراضي الفلسطينية والتعرف مؤشرات النمو الاقتصادي في الاقتصاد الفلسطيني ، التعرف على أثر المساعدات الخارجية على نسبة الفقر و النمو الاقتصادي ، التعرف على دور المساعدات في الناتج المحلي والنمو الاقتصادي. تنبع أهمية الدراسة من خلال اظهار أهمية الفقر ومدى تأثر الفقر بالنمو الاقتصادي الفلسطيني وما مدى تأثيره على الوضع الاجتماعي والاقتصادي في الأراضي الفلسطينية وما مدى علاقتهما بالنمو الاقتصادي وايجاد حلول لظاهرة الفقر والعلاقة بينهما وبين النمو الاقتصادي في فلسطين . و تسليط الضوء على ظاهرة الفقر لتوصيل رسالة للمسؤولين الاقتصاديين وصناع القرار وتوضيح الحقيقة لهم وما مدى اسهامها في تراجع النمو الاقتصادي وإثراء البحث العلمي ووضع النتائج والتوصيات. بين يدي صناع القرار والباحثين، تكمن اهمية الدراسة في مدى الاثر المباشر على النمو الاقتصادي والمؤشرات الاقتصادية وتأثيره على الوضع الاجتماعي. تمت صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي: ما هو أثر النمو الاقتصادي على الفقر في الاراضي الفلسطينية ؟ بنيت الدراسة على الفرضيات التالية: أن سياسات الاحتلال الاسرائيلي ساهمت في تفشي ظاهرة الفقر وتعميقها. توجد دلالة إحصائية بين معدلات الفقر ونصيب الفرد من الناتج المحلي. وأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل الفقر والانفاق الحكومي .

الدراسات السابقة
الحنجوري (٢٠١٥م): هدفت الدراسة الى تحليل العلاقة بين التنمية البشرية والنمو الاقتصادي في فلسطين خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠١٢) وذلك باستخدام السلاسل الزمنية المنهج الكمي القياسي ،وتوصلت الدراسة إلى مساهمة كل من المساعدات الخارجية ومتوسط

ISSN: 1858-6139, Online

العمر المتوقع عند الميلاد ومعدل المشاركة في القوى العاملة كلها كانت معنوية ، وأوصت إلى زيادة الانفاق الحكومي على قطاعي الصحة والتعليم والبحث العلمي.

أبو جامع (٢٠١٤م): هدفت الدراسة لمعرفة ما هو الدور التنموي للمساعدات الاوربية على الاقتصاد الفلسطيني والمعوقات التي تمنع الاستغلال الافضل لهذه المساعدات ، وكانت نتيجة الدراسة أن الأثر الحدي للمساعدات كان سلبياً على النمو الاقتصادي. المنهج استخدم المنهج الوصفي وكذلك المنهج القياسي وأوصت الدراسة الى ضرورة العمل الجاد لتوحيد وتنسيق الجهود الداخلية وتنظيمها بين المؤسسات الحكومية المعنية بمشاركة المنظمات غير الحكومية ضمن استراتيجية واضحة لتسويق المشاريع التنموية والانتاجية الاكثر إلحاحاً في فلسطين.

الواوي (٢٠١٣م): هدفت الدراسة لتسليط الضوء على دور المنظمات الاهلية في التخفيف من نسبة معدلات الفقر ومنها جمعية الصلاح الاسلامية وإبراز دورها في الحد من الفقر ،ومساعدة المتخصصين في تفعيل دور منظمات المجتمع المدني لترشيد السياسات والمواقف ، وتوصلت الدراسة حسب النموذج القياسي لها بأن أعداد المستفيدين من المؤسسات التعليمية والصحية قد بلغ معامل هذين المتغيرين على التوالي (- ٧.٧٢،-٠.٦٠) وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية .

Fasaya and Onkoya (2012) : هدفت الدراسة إلى مناقشة العلاقة بين المساعدات الخارجية وإجمالي الناتج المحلي باعتباره مؤشراً للنمو الاقتصادي في دولية نيجيريا، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التحليل الكمي القياسي في تحليل هذه الدراسة، وخلصت الدراسة غلى وجود تأثير إيجابي للمساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي في نيجيريا. وأن السياسات المتبعة داخل الدولة المتلقية للمساعدات، قد تقلل النتيجة الإيجابية لها، وهذا يوجب على الدول المانحة معرفة أوضاع الدولة المتلقية للمساعدات، والعمل على كل ما يضمن الاستغلال الأمثل للمساعدات المقدمة كما أظهرت الدراسة إمكانية التأثير السلبي للمساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي بناءً على نوعية الحكم في الدولة المتلقية الخارجية، وهذا يحتم العمل على تحسين السياسات الاقتصادية والمالية والتجارية داخل الدولة المتلقية للمساعدات الخارجية.

Javid and Qayyum(2011): هدفت الدراسة لمعرفة تأثير المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي في باكستان من. استخدمت الدراسة المنهج التحليلي الكمي القياسي، وتم بناء نموذج الانحدار المتعدد، حيث استخدمت الدراسة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمتغير تابع لقياس النمو الاقتصادي، وكل من المساعدات الخارجية والتضخم وعجز الموازنة والانفتاح التجاري كمتغيرات مستقلة، وخلصت الدراسة إلى أن المساعدات الخارجية قد أثرت بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي في باكستان بشرط ابتاع السياسات الكلية الجديدة، وقياساً على النتائج التجريبية السابقة فإن هناك علاقة عكسية بين المساعدات الخارجية والنمو في إجمالي الناتج المحلي. ولكن التفاعل بين المساعدات الخراجية والسياسة الاقتصادية أعطى نتيجة هامة وإيجابية على نمو إجمالي الناتج المحلي، كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن انخفاض معدلات التضخم والانفتاح التجاري وانخفاض العجز في الميزانية هي أمور حاسمة لفعالية المساعدات، وهناك حاجة ضرورية لتنفيذ تدابير السياسة العامة المناسبة من أجل تحقيق الأثر الإيجابي للمساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي من خلال السيطرة على تلك الأمور بما يخدم فعالية المساعدات. اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في الحدود الزمانية والمكانية والنتائج والتوصيات والاتفاق في المنهج القياسي المستخدم.

مفاهيم الفقر

يعرف الفقر اصطلاحا بأنه،" عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة، (عبد الرزاق الفارس،2001 ، ص19)، خط الفقر : هو قيمة ميزانية الحاجات الأساسية جنباً إلى جنب مع احتياجات أخرى كالرعاية الصحية والتعليم والنقل والمواصلات والرعاية الشخصية والآنية والمفروشات وغير ذلك من مستلزمات المنزل ن وقد تم تعديل خطي الفقر بشكل يعكس مختلف الاحتياجات الاستهلاكية للأسر استناداً غلى تركيبة الأسرة (حجم الاسرة وعدد الأطفال).(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ٢٠١٧م). خط الفقر المدقع: وهو يغطي قيمة ميزان الحاجات الأساسية من المأكل والملبس والمسكن.(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ٢٠١٧م). خط الفقر المطلق: يعرف بأنه إجمالي تكلفة السلع والخدمات المطلوبة لسد الاحتياجات وفق نمط الحياة القائمة في المجتمع المعني وبحدوده الدنيا سواء للفرد أو للأسرة. الفقر النسبي: فهو يشير إلى" انتماء الفرد إلى المجموعة التي تحصل على أقل دخل في المجتمع كأن يصنف الفرد من أفقر % 10 أو % 20 في المجتمع،) وقد يكون الفرد غير فقير بالمعنى المطلق وفقير بالمعنى النسبي، (عبد القادر عطية،2000 ، ص78). نسبة الفقر : تعرف بأنها نسبة السكان تحت خط الفقر إلى إجمالي السكان حيث يتم تقدير حجم الفقراء في المجتمع سواء كان ذلك علي مستوى الأفراد أم على مستوى الأسر. هو مؤشر يقيس نسبة السكان الذين يقل دخلهم أو استهلاكهم عن خط الفقر ، حيث لا يمكن لهذه الشريحة تحمل تكاليف شراء السلع الاساسية ،ويتم استخدام عدة خطوط للتحليل : خط الفقر العادي وخط الفقر المدقع ويحسب بقسمة عدد الاسر التي يقل دخلها أو استهلاكها عن خط الفقر الوطني على إجمالي عدد الأسر مضروباً بمائة .(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ٢٠١٧م). خط الفقر: يعد خط الفقر خطوة مهمة في طريقه لتحديد تكلفة الحاجات الأساسية اللازمة لحياة الإنسان مثل الغذاء والملبس والمسكن والصحة والتعليم وأجور المواصلات، ويعرف خط الفقر على أنه عتبة الدخل التي تقسم المجتمع إلى فقراء وغير فقراء.(Debraj Ray, 1998, P250). فالأفراد الذين يكون دخلهم تحت مستوى خط الفقر يصنفون على أنهم فقراء، والأفراد الذين يكون دخلهم أعلى من مستوى خط الفقر يصنفون على أنهم غير فقراء. وقد تعددت خطوط الفقر التي تستخدم في عملية قياس وتحديد الفقر؛ وذلك حسب مفاهيم الفقر وتعاريفه المختلفة، فهناك خط الفقر المطلق والذي يستند في تقديره إلى الاحتياجات الأساسية اللازمة للأسرة، وخط الفقر النسبي والذي يتم تقديره على أساس موقع الفرد أو الأسرة بالنسبة للمجتمع الذي يعيشون فيه، وكذلك هناك خط الفقر المدقع أو الشديد والذي يتم تقديره على أساس تكلفة الحاجات الضرورية لضمان البقاء على قيد الحياة (باقر، ١٩٩٦، ص٦). خط الفقر المدقع: يمثل تكلفة تغطية الحاجات الغذائية سواء للفرد أو للأسرة وفق النمط الغذائي السائد في المجتمع المعني وبحدود معينة (الجهاز المركزي للإحصاء ٢٠١١م). فجوة الفقر (مؤشر): وهو مؤشر يقيس

ISSN: 1858-6139, Online

حجم الفجوة الإجمالية الموجودة بين استهلاك الفقراء أي دخول الفقراء وخط الفقر أو (مقدار الدخل اللازم للخروج من حالة الفقر إلى مستوى خط الفقر المحدد)، أي إجمالي المبالغ المطلوبة لرفع مستويات استهلاك الفقراء غلى خط الفقر ، ويفضل حساب هذا المؤشر كنسبة مئوية من القيمة الكلية لاستهلاك كافة السكان ، عندما يكون مستوى استهلاك كل منهم مساوي لخط الفقر.(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ٢٠١٧م). شدة الفقر (مؤشر) : هو مؤشر يقيس التفاوت الموجود بين الفقراء والاسر التي تكون بعيدة عن خط الفقر يكون لها الوزن الأكبر ، ويقاس هذا المؤشر بإيجاد الوسط الحسابي لمجموع مربعات فجوات جميع الفقراء.(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ٢٠١٧م). بلغت معدلات الفقر في الاراضي الفلسطينية في عام ٢٠١٥م ٣٥%، وبلغت معدلات الفقر في الاراضي الفلسطينية في عام ٢٠١٦ م ٣٥.١% حسب التقارير الصادرة عن (المركز الإحصائي الفلسطيني لعامي ٢٠١٥ ،٢٠١٦م).

معدلات الفقر في عام ٢٠١٧م

اظهرت نتائج مسح اجراه الاحصاء الفلسطيني الى ان نسبة الفقراء في الضفة الغربية وصلت ١٣.٩%، بينما وصلت نسبة الفقراء الى ما يزيد عن نصف السكان في قطاع غزة، فقد بلغت ٥٣.٠%، أي تفوق نسبة الفقر في الضفة الغربية بحوالي أربعة أضعاف. وبناءً على خط الفقر المدقع فقد بلغت نسبة الفقراء حسب المسح في الضفة الغربية ٥.٨% بينما وصلت في قطاع غزة الى ٣٣.٨%، أي تفوق نسبة الفقر في الضفة الغربية بحوالي ستة أضعاف ، فنتائج البحث كما اجراه الاحصاء الفلسطيني لعام ٢٠١٧ م كانت على النحو التالي : متوسط انفاق الفرد الفلسطيني الشهري حوالي ١٧٠ دينار اردني ما يعادل ٨٧٠.٤ شيكل . بلغ متوسط إنفاق الفرد الشهري في فلسطين ١٦٩.٥ ديناراً اردنياً ما يعادل ٨٦٧.٨ شيكل ، بواقع ٢٢٠.١ ديناراً أردنياً ما يعادل ١١٢٦.٩ شيكل في الضفة الغربية مقابل ٩١.٢ ديناراً أردنياً ما يعادل ٤٦٦.٩ شيكل في قطاع غزة . حوالي ٣١% حصة الطعام من الانفاق الكلي .(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ٢٠١٧م) . شكل الإنفاق على مجموعات الطعام من متوسط الإنفاق الكلي للفرد في فلسطين ٣٠.٥% من مجمل الإنفاق الشهري ، بواقع ٢٩٠١% في الضفة الغربية، ٣٥.٧% في قطاع غزة ، تليها نسبة الإنفاق على وسائل النقل والاتصالات بواقع ١٨.٥% ، و ٨.٧% على المسكن ، وكانت أدنى نسبة من الإنفاق على مجموعتي النشاطات الترفيهية والثقافية والعناية الشخصية بنسبة ١.٥% و ٢.١ % على التوالي في فلسطين . ما بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٧م: يرتفع إنفاق الفرد في الضفة الغربية بينما ينخفض في قطاع غزة بفعل حصار قطاع غزة والانقسام الفلسطيني. طرأ ارتفاع في الانفاق النقدي الكلي للفرد في عام ٢٠١٧ م مقارنة مع عام ٢٠١١م في الضفة الغربية ، فقد ارتفع متوسط إنفاق الفرد من ١٨٨ ديناراً أردنياً عام ٢٠١١م بما يعادل ٩٦٢.٥ شيكل إلى ٢٢٠ ديناراً اردنياً ما يعادل ١١٢٦.٤ شيكل عام ٢٠١٧ م أي بارتفاع مقداره ١٧% ، اما في قطاع غزة فقد انخفض الإنفاق النقدي الكلي للفرد في عام ٢٠١٧ مقارنة مع عام ٢٠١١م، حيث انخفض من ١١٠ ديناراً أردنياً ما يعادل ٥٦٣.٢ شيكل إلى ٩١ ديناراً أردنياً ما يعادل ٤٦٥.٩٢ شيكل أي بانخفاض نسبته حوالي ١٧% .(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ٢٠١٧م) . وتبقى وتيرة التغير في انفاق الفرد كما هي إذا ما أخذت بالأسعار الثابتة (بعد تحييد أثر التضخم) ، حيث يستمر الارتفاع في إنفاق الفرد في الضفة الغربية في العام ٢٠١٧م عن العام ٢٠١١ م ولكن بحدة أقل مما يعني تحسن في المستوى المعيشي في الضفة الغربية ، وفي قطاع غزة وبعد تحييد أثر التضخم ليس فقط ينخفض إنفاق الفرد وإنما تزيد نسبة الانخفاض ما بين عام ٢٠١٧ و٢٠١١م بالأسعار الثابتة مما يعني تدهور في مستويات المعيشة في قطاع غزة. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ٢٠١٧م).

تغير في أنماط الإنفاق في عام ٢٠١٧م

انخفاض حصة الطعام والملابس والأحذية والتجهيزات المنزلية والعناية الشخصية حيث تظهر البيانات تغيراً في نمط إنفاق الاسرة / الفرد الفلسطيني ما بين عامي ٢٠١٧ و ٢٠١١م في فلسطين على المجموعات الرئيسية للإنفاق ، فقد انخفضت حصة الطعام من الانفاق الكلي لتصبح ٣٠.٥% بينما كانت ٣٥.٩% في عام ٢٠١١م . كما يظهر انخفاض في حصة الملابس والاحذية من الإنفاق الشهري من ٦.٦% عام ٢٠١١ م الى ٥.٢% عام ٢٠١٧م. كما انخفضت حصة التجهيزات المنزلية والتي تشمل (الأثاث والأواني المنزلية ولوازم وأعمال منزلية) من ٥.٨% الى ٤.٦% وكذلك الامر لحصة العناية الشخصية، حيث انخفضت من ٢.٨% الى ٢.١%. التغير في انماط الإنفاق يسير بنفس الاتجاه في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة ما عدا في ثلاث مجموعات التغير في نمط الإنفاق على المجموعات الرئيسية في فلسطين بالارتفاع او بالانخفاض للمجموعات الرئيسية يسير بنفس الاتجاه في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة ولكن مع تفاوت بالنسب، ما عدا في ثلاث مجموعات: المسكن والرعاية الطبية والنفقات غير الاستهلاكية. فقد اظهرت البيانات تناقضا في نمط التغير في حصة الإنفاق على هذه المجموعات ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث انخفضت حصة الإنفاق على المسكن في الضفة الغربية من ٨.٧% عام ٢٠١١ م الى ٨.٤% عام ٢٠١٧م، أما في قطاع غزة فقد ارتفعت حصة الإنفاق على المسكن من الإنفاق الكلي من ٨.٩% عام ٢٠١١م الى ٩.٨% عام ٢٠١٧م، كما اختلفت نسب الإنفاق على مجموعة الرعاية الطبية، فقد انخفضت نسبة الإنفاق عليها من ٣.٨% الى ٣.٤% في الضفة الغربية، بينما في قطاع غزة ارتفعت من ٣.٣% الى ٤.٠%، أما مجموعة النفقات غير الاستهلاكية والتي تشمل: الهدايا والعيديات والفوائد على القروض والتأمينات الاجتماعية، فقد ارتفعت حصة الإنفاق على هذه المجموعة في الضفة الغربية من ٣.٨% عام ٢٠١١ الى ٥.٩% عام ٢٠١٧م، اما في قطاع غزة فقد انخفضت نسبة الإنفاق على هذه المجموعة من ٨.٩% عام ٢٠١١ الى ٧.٦% عام ٢٠١٧م.(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ٢٠١٧م).

نسبة إنفاق الفرد في فلسطين على مجموعات سلع وخدمات مختارة، ٢٠١١، ٢٠١٧م

متوسط إنفاق الأسرة الشهري حوالي ٩٣٥ ديناراً أردنياً ما يعادل ٤٧٨٧.٢ شيكل . بناء على نتائج مسح إنفاق واستهلاك الأسرة الفلسطينية 2017م، بلغ متوسط إنفاق الأسرة الشهري النقدي على مختلف السلع والخدمات ٩٣٤.٩ ديناراً أردنياً ما يعادل ٤٧٨٧.٦٤ شيكل في فلسطين (لأسرة مكونة من ٥.٥ من الأفراد)، بواقع 1143.6 ديناراً أردنياً ما يعادل ٥٨٥٥.٢ شيكل في الضفة الغربية (لأسرة مكونة من ٥.٢ من الأفراد) مقابل 556.0 ديناراً أردنياً ما يعادل ٢٨٤٦.٧٢ شيكل في قطاع غزة (لأسرة مكونة من ٦.١ من الأفراد)، وتظهر البيانات انخفاضا في متوسط حجم الاسرة في عام ٢٠١٧، فقد بلغ متوسط حجم الاسرة في فلسطين ٥.٥ للعام ٢٠١٧م

ISSN: 1858-6139, Online

بينما كان ٦.٠ في العام ٢٠١١م، وهذا الانخفاض ظهر في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، ففي الضفة الغربية بلغ متوسط حجم الاسرة ٥.٢ في العام ٢٠١٧ بينما كان ٥.٦ في العام ٢٠١١م، وفي قطاع غزة بلغ متوسط حجم الاسرة ٦.١ في العام ٢٠١٧ م، بينما كان ٦.٦ في العام ٢٠١١م.

توزيع الفقر حسب المنطقة حوالي ٢٩ % من الفلسطينيين فقراء في عام ٢٠١٧م

٢٩.٢% من الأفراد في فلسطين عانوا الفقر خلال عام ٢٠١٧ وفقا لأنماط الاستهلاك الشهري، بما معناه ان استهلاك اسرهم الشهري كان دون خط الفقر الذي بلغ للأسرة الفلسطينية المكونة من ٥ افراد (٢ بالغين و٣ اطفال) ٢٤٧٠ شيكل، و١٦.٨% من الفلسطينيين عانوا الفقر المدقع، وقد بلغ خط الفقر المدقع ١٩٧٤ شيكل لنفس الاسرة. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ٢٠١٧م). أكثر من نصف السكان في قطاع غزة فقراء في عام ٢٠١٧م الاحصاء الفلسطيني : نسبة الفقر في غزة ٥٣% والفقر المدقع في القطاع ٤ اضعاف الضفة الغربية : بلغت نسبت الفقراء في الضفة الغربية ١٣.٩%، بينما وصلت نسبة الفقراء الى ما يزيد عن نصف السكان في قطاع غزة، فقد بلغت ٥٣.٠%، أي تفوق نسبة الفقر في الضفة الغربية بحوالي أربعة أضعاف. أما بناءً على خط الفقر المدقع فقد بلغت نسبة الفقراء في الضفة الغربية ٥.٨% بينما وصلت في قطاع غزة الى ٣٣.٨%، أي تفوق نسبة الفقر في الضفة الغربية بحوالي ستة أضعاف ، ٤١.١% من الأفراد الفلسطينيين يقل دخلهم الشهري عن خط الفقر الوطني ، ٢٤%في الضفة الغربية ، ٦٧.٦ في القطاع .(تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ٢٠١٧م). ارتفاع نسب الفقر في عام ٢٠١٧م ، أظهرت النتائج أن نسب الفقر ارتفعت في العام ٢٠١٧م مقارنة مع عام ٢٠١١م، فقد كانت نسبة الفقراء في عام ٢٠١١م حوالي ٢٥.٨% بينما ارتفعت لتصل الى ٢٩.٢% في عام ٢٠١٧م، أي بارتفاع نسبته ١٣.٢%، كما ارتفع نسب الفقر المدقع من ١٢.٩% عام ٢٠١١م إلى ١٦.٨% عام ٢٠١٧ م أي بارتفاع نسبته ٣٠.٢% ، ويعزى هذا الارتفاع، إلى ارتفاع مؤشرات الفقر بشكل ملحوظ في قطاع غزة بالرغم من انخفاضها في الضفة الغربية. الجدير بالذكر، أن الوضع في قطاع غزة أصبح أسوء بكثير مما كان عليه في العام ٢٠١١م، فقد ارتفعت نسب الفقر في قطاع غزة بحوالي ٣٧%، (من٣٨.٨% في العام ٢٠١١م ليصل إلى ٥٣.٠% في العام ٢٠١٧م). إلا أن الوضع معاكس في الضفة الغربية، حيث انخفضت مؤشرات الفقر في الضفة الغربية خلال الست سنوات الماضية، حيث انخفض الفقر في الضفة الغربية بحوالي ٢٢% (من ١٧.٨% للعام ٢٠١١ مقابل ١٣.٩% للعام ٢٠١٧م).(تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ٢٠١٧م).

نسبة الفقر بين الأفراد وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري (٢٠٠٩-٢٠١١، ٢٠١٧م)

كما ارتفعت نسب الفقر المدقع بين الافراد في قطاع غزة، فقد بلغت ٣٣.٨% في العام ٢٠١٧ م بينما كانت في العام ٢٠١١م حوالي ٢١.١% وبالتالي هناك ارتفاع بحوالي ٦٠% في نسب الفقر المدقع للأفراد في قطاع غزة. أمّا في الضفة الغربية، فانخفضت نسب الفقر المدقع من ٧.٨% الى ٥.٨%، أي بانخفاض نسبته ٢٥.٦%. الارتفاع الملحوظ في معدلات الفقر والفقر المدقع في قطاع غزة يفسر ارتفاع نسب الفقر الوطني في العام ٢٠١٧.(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ٢٠١٧م).

مؤشرات مستويات المعيشة

الفقر: بلغت نسبة الفقر بين الأفراد وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري في محافظات قطاع غزة ٣٨.٠% لعام ٢٠١٠ م وفي الضفة الغربية ١٨.٣% لنفس العام، كانت أعلى نسبة للفقر في محافظة خانيونس حيث بلغت ٤٠.٨%، وكانت أقل نسبة للفقر في محافظة رفح حيث بلغت ٣٤.١%. نجد أن الفقر في قطاع غزة أعلى من الفقر في الضفة الغربية ، ويعزي الباحث أن بعد فوز حركة حماس في الانتخابات عام ٢٠٠٦ م وتشكيلها للحكومة الفلسطينية العاشرة تعرض قطاع غزة إلى حصار شديد ،ثم تلى ذلك الانقسام السياسي الفلسطيني ٢٠٠٧م وما عقبه من حصار شامل للقطاع، ثم حرب الفرقان نهاية ٢٠٠٨م وبداية ٢٠٠٩ م والدمار الشامل أدى لزيادة الفقر ، ثم حرب حجارة السجيل نهاية ٢٠١١ م هذه الأحداث بمجموعها أدت إلى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في قطاع غزة مما ترتب عليه تذبذب نسب الفقر صعوداً وهبوطاً ،تم اعتماد معدل فقر الدخل الذاتي على دخل شهري يساوي ٢٠٠٠شيكل، ما يعادل ٥٠١.٢$ أمريكي، (لأسرة مكونة من شخصين بالغين وأربعة أطفال) لعام ٢٠٠٧م ، حيث انه في عام ٢٠٠٧م ، ٤٩.٥% من الأسر في قطاع غزة يعيشون في فقر، و٣٢.٨% من الأسر في قطاع غزة يعيشون في فقر شديد على سبيل المثال، وكذلك بلغ معدل الفقر في فلسطين ما نسبته ٣٥.٢% لعام ٢٠١٥م وكذلك بلغ العجز في الموازنة العامة فيها ١٢٧٩ مليون دولار امريكي .(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، ٢٠١٥؛وزارة الشئون الاجتماعية ،٢٠١٦؛موقع وزارة المالية ،٢٠١٦م).

جدول (١) معدل الفقر في فلسطين (١٩٩٤-٢٠١٨م)

السنوات	الفقر %
1994	22
1995	23
1996	23.6
1997	23
1998	20.3
1999	23.2
2000	20.1
2001	27.9
2002	45.7
2003	35.5
2004	25.9
2005	24.3
2006	24

ISSN: 1858-6139, Online

2007	31.2
2008	24
2009	26.2
2010	25.7
2011	25.8
2012	24
2013	24.9
2014	24.45
2015	35
2016	35.1
2017	29.2
2018	30.2

المصدر: فلسطين ، الجهاز المركزي للإحصاء ، الكتاب الاحصائي للسنوات (١٩٩٤-٢٠١٨م)

من خلال جدول (١) يتضح لنا نسبة معدلات الفقر في فلسطين من عام ١٩٩٤ حتى ٢٠١٨م في تذبذب مابين الزيادة والنقصان وان اكثر معدل لنسبة الفقر كانت في عام ٢٠١٥ م إذ بلغت ٣٥% ، ونلاحظ أنه في السنوات (٢٠١٣-٢٠١٦) زادت فيها نسبة الفقر بشكل ملحوظ ويعزي لتشديد الحصار على الاراضي الفلسطينية وقلت الموارد الفلسطينية والخلافات الداخلية والانقسام الفلسطينية والصراع المحتدم مع العدو الصهيوني الذي يسيطر على موارد الاقتصاد الفلسطيني . وفي السنوات الاخيرة (٢٠١٧-٢٠١٨م) حدث تذبذب في معدل الفقر حيث انخفض ثم ارتفع ارتفاعاً طفيفاً.

إنفاق واستهلاك الأسرة: أشارت النتائج إلى أن متوسط إنفاق الأسرة الشهري في محافظة غزة كان الأعلى بين محافظات قطاع غزة لعام ٢٠١٠م حيث بلغ حوالي ٧١٩.٠ دينار، بينما كان الأقل في محافظة خانيونس حيث بلغ متوسط إنفاق الأسرة الشهري ٦٢٠.١ دينار.

العلاقة بين الفقر والنمو الاقتصادي والعوامل الرئيسية المؤثرة فيه : متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي ، المساعدات الخارجية ، الانفاق الحكومي ، الاستقرار السياسي ، متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي : يعد مؤشراً مهماً في علاقته بالفقر وتم عرضه نسب الفقر وفقا لكل من انماط الاستهلاك والدخل ، وتم الاستراد في ذلك وتوضيحه .

معدل نمو الناتج المحلي: يقصد بالناتج المحلي "هو القيمة النقدية لجميع السلع الخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما خلال سنة واحدة ومحددة (مقداد، ٢٠٠٩، ص٩٨)، شهد الناتج المحلي الفلسطيني تطوراً ملحوظاً خلال فترة مجيء السلطة الفلسطينية وهي الفترة ما بين (١٩٩٤- ١٩٩٩) والتي جاءت عقب اتفاق أوسلو عام ١٩٩٤، حيث استمر هذا الرواج في الاقتصاد حتى النصف الأول من العام ١٩٩٦ (مركز زيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠٠٦، ص ٥).

شهد معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي تذبذبا واضحاً خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٠م) إذ بلغ معامل الاختلاف (١.٩١) خلال الفترة نفسها، وهذا يدل على شدة التذبذب في نمو الناتج المحلي الحقيقي بسبب عدم الاستقرار السياسي في المنطقة، وبلغ المتوسط الهندسي لمعدل نمو الناتج المحلي الحقيقي (٣.٧%) خلال فترة الدراسة كلها، والجدول التالي يوضح متوسط نمو الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترات المختلفة بحسب الظروف السياسية والاقتصادية التي تمر بها الأراضي الفلسطينية.

جدول (٢) نمو الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترات المختلفة (نسبة منوية)

الفترات	نمو الناتج في الأراضي الفلسطينية	نمو الناتج في الضفة الغربية	نمو الناتج في قطاع غزة
١٩٩٥-١٩٩٩	٨.٤١	٩.١٣	٤.٧٣
٢٠٠٠-٢٠٠٢	١٠.٠١-	١٢.١٩-	٨.٢٣-
٢٠٠٣-٢٠٠٥	١١.٤٠	٧.٩٩	١٦.٨٢
٢٠٠٦	٥.٢-	٣.٣٩	٢٠.١٠
٢٠٠٧-٢٠١٠	٧.٨٠	٨.٢١	٢.٥٥

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

نلاحظ من الجدول (٣) أن متوسط نمو الناتج المحلي الحقيقي في الأراضي الفلسطينية بلغ (٨.٤١%) خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٩) انعكاساً لموافقة المجتمع الدولي على تقديم الدعم المادي للسلطة الفلسطينية لتأهيل البنية التحتية، والبناء المؤسسات لدفع عجلة الاقتصاد للأمام، وزيادة ثقة القطاع الخاص الأمر الذي انعكس إيجابياً على المؤشرات الاقتصادية. ومع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية بتاريخ ٢٨-٩-٢٠٠٠م أصبحت الأوضاع في اتجاه مخالف وأصيب الاقتصاد الفلسطيني بالشلل التام في كافة المجالات الاقتصادية جراء الممارسات الإسرائيلية، من تدمير المصانع، وإغلاق المعابر والحدود، ومنع حركة البضائع والسلع والمواد الأولية إلى الأراضي الفلسطينية، مما انعكس بالسلب على أداء الاقتصاد الفلسطيني إذ بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الحقيقي (١٠.٠١-%) خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٢م) كما اتسمت هذه الفترة بارتفاع معدلات البطالة وارتفاع الاستهلاك النهائي، وانخفاض الاستثمار في الأراضي الفلسطينية، وانخفاض مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الحقيقي. أما خلال الفترة (٢٠٠٣- ٢٠٠٥م)، بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الحقيقي (١١.٤٠%) حيث شهدت هذه الفترة العديد من التحولات السياسية والاقتصادية، حيث تخفيف القيود المفروضة على حركة البضائع والإفراج عن الأموال المحتجزة لدى الجانب الإسرائيلي، والجدير بالذكر أن معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي بلغ (١٠.٤%) خلال عام ٢٠٠٤م نتيجة للاستقرار النسبي في هذا العام. وبلغ معدل نمو الناتج الحقيقي (٥.٢-%) خلال عام ٢٠٠٦م، وهنا لا بد من التوقف عند محطة هامة ألا وهي الانتخابات التشريعية التي جرت في ٢٥ كانون الثاني ٢٠٠٦م، وإفرازاتها التي القت بظلالها على مجمل الأوضاع بشكل عام، والاقتصادية والاجتماعية بشكل خاص، فنلاحظ أن التراجع كانت السمة الأساسية، خاصة في ظل موقف المجتمع الدولي بوقف المساعدات الدولية، وفرض الحصار الشامل على قطاع غزة، وتقطيع أوصال المدن في الضفة الغربية،

ISSN: 1858-6139, Online

بالإضافة إلى امتناع إسرائيل عن تحويل عائدات الضرائب المستحقة للسلطة الفلسطينية، وفرض حصار مالي وسياسي شامل على الحكومة الفلسطينية العاشرة، وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا التراجع في أداء الاقتصاد الفلسطيني، أدخله في أزمة مركبة وعميقة تلاشت معها مكاسب عامي (٢٠٠٤-٢٠٠٥م) (عبد الكريم، ٢٠٠٨،ص ١١٣). أما خلال الأعوام (٢٠٠٧-٢٠١٠م) فشهدت المنطقة حالة من الاستقرار السياسي، وإفراج إسرائيل عن العائدات الضريبية وإعادة الدعم للسلطة الفلسطينية مما أدى إلى ارتفاع متوسط معدل الناتج المحلي الحقيقي إلى ٧.٣% خلال الأعوام الثلاث اللاحقة لعام ٢٠٠٦م، وسجل الناتج المحلي الحقيقي أعلى معدل نمو خلال السنوات الثلاثة عام ٢٠١٠ بمقدار (٩.٨%) وذلك بسبب الاصلاحات المالية والاقتصادية التي اجرتها الحكومة الفلسطينية المدعومة بالمساعدات الخارجية التي أسهمت في تحسين المناخ الاستثماري، بالإضافة لانخفاض القيد المفروضة على الحركة الداخلية للسلع والسكان (صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٨، ص ٤).

المساعدات الخارجية واثرها على نسبة الفقر و النمو الاقتصادي

هناك جدل في ان المساعدات الخارجية لها القدرة في تغيير من معدلات الفقر وتؤثر على النمو الاقتصادي وبذلك كيف ان المساعدات تؤدي فعلا الى تخفيض معدلات الفقر باستخدام بيانات الجهاز المركزي الفلسطيني المبينة في جدول رقم ٤، ٥ أدناه ونسبة الفقر قبل المساعدات ونسبتها بعد تلقي المساعدات .

الناتج المحلي

من جدول (٣) بلغت قيمة الناتج المحلي في فلسطين بالأسعار الثابتة ١٧٧٧ مليون دولار أمريكي خلال العام ٢٠١٧م ، حيث بلغت قيمة الناتج في العام ٢٠١٤م حوالي ١٧٣٧.٧ مليون دولار امريكي ،بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة في فلسطين ١٧٤٥.٩ دولار أمريكي خلال العام ٢٠١٥ و حيث بلغت قيمته في ٢٠١٤ حوالي ١٧٣٧.٧ دولار أمريكياً .ويؤكد ذلك جدول (٥) ، بلغت المساعدات والمنح الخارجية في عام ٢٠١٧م ١١٤٠.١ مليون دولار مقارنة بعام ٢٠١٤م بلغت المنح المساعدات الخارجية ١٢٣٠.٤ مليون $ ويعزي الباحث ذلك للمبالغ التي صرفت في عام ٢٠١٤م للإعمار بقطاع غزة. كما بلغت قيمة الناتج المحلي الاجمالي في عام ٢٠١٨م ١٧٩٧، وبلغت نسبة المنح والمساعدات ٧٩٠.٣ مليون دولار.

جدول (٣) نسبة المنح والمساعدات الخارجية والناتج المحلي في الاراضي الفلسطينية(١٩٩٤-٢٠١٨م)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي	المنح والمساعدات %
1994	3080.7	300
1995	1434.9	325
1996	1369.9	244
1997	1487.5	520
1998	1645.2	530
1999	1723.9	497
2000	1526.7	510
2001	1345	849
2002	1143.7	697
2003	1267	620
2004	1358.1	353
2005	1549.4	636
2006	1360.1	1019
2007	1406	1322
2008	1449.1	1763
2009	1529.8	1402
2010	1606.4	1277
2011	1752.5	978
2012	1793.3	932
2013	1793.3	1358
2014	1737.7	1233
2015	1745.9	796.8
2016	1746	766.3
2017	1777	780.2
2018	1797	790.3

المصدر: فلسطين ، الجهاز المركزي للإحصاء ، الكتاب الاحصائي للسنوات (١٩٩٥-٢٠١٨م)

كل ما سبق يؤثر في الفقر المساعدات والمنح الخارجية والناتج المحلي ونمو الناتج المحلي وهي مؤشرات لها علاقة في الفقر والنمو الاقتصادي .

أثر المساعدات على نسبة الفقر

يعد الافراد في الاسر التي تعتمد على المساعدات العامة كمصدر للدخل بشكل عام أسوأ حالاً مقارنة بالأفراد في الاسرة الاخرى ، بلغت نسبة الفقر بين الافراد وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري ٢٩.٢% متضمناً ذلك المقدار من المساعدات التي تم الحصول عليها حسب جدول رقم ٥ ادناه ، إذا ما تم استثناء قيمة المساعدات من الاستهلاك الشهري للأسرة ، نلاحظ أن نسبة الفقر ترتفع إلى ٣٣% بمعنى

ISSN: 1858-6139, Online

آخر ، لقد ساهمت المساعدات بتخفيض نسب الفقر الوطني بنسبة مقدارها ١١.٥% ، أما فيما يتعلق بالفقر المدقع ، فقد ساهمت المساعدات بتخفيض النسبة من ٢١% قبل تلقي المساعدات إلى ١٦.٨% بعد تلقي هذه المساعدات ، أي أن المساعدات قد ساهمت بتخفيض الفقر المدقع بين الأفراد بنسبة مقدارها ٢٠%.

جدول (٤)نسب الفقر بين الافراد بعد وقبل تلقي المساعدات في فلسطين ، ٢٠١٧م:

المنطقة	الفقر		الفقر المدقع	
	بعد تلقي المساعدة	قبل تلقي المساعدة	بعد تلقي المساعدة	قبل تلقي المساعدة
الضفة الغربية	١٣.٩	١٥.٦	٥.٨	٧.٣
قطاع غزة	٣٥.٠	٥٩.٨	٣٣.٨	٤٢.٣
فلسطين	٢٩.٢	٣٣.٠	١٦.٨	٢١.٠

المصدر: فلسطين ، الجهاز المركزي للإحصاء ، الكتاب الاحصائي ، ٢٠١٧م

الدخل القومي الإجمالي

بلغت قيمة الدخل القومي الإجمالي بفلسطين ٨٣٨٦.٣ مليون دولار امريكي خلال العام ٢٠١٥، وبلغ نصيب الفرد منه لنفس العام ١٨٩٧.٥ دولار امريكي أنظر جدول رقم (٥) أدناه ،شهد عام ٢٠١٥م مزيدا من الانكماش في الناتج المحلى الإجمالي لقطاع غزة ويعتبر هذا الانكماش هو الأسوأ منذ عدة سنوات ، وبحسب مركز الإحصاء الفلسطيني شهد الربع الثاني من عام ٢٠١٥ م تراجعا بالناتج المحلى الإجمالي بنسبة ١.٥% مقارنة مع الربع الثاني في عام ٢٠١٤م ، وتراجعا بنسبة ٨.٢% مقارنة مع الربع الرابع من العام ٢٠١٤ م، كما انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي في قطاع غزة بنسبة ٤.٨% مقارنة مع الربع الثاني من العام ٢٠١٤ م، وبلغ نصيب الفرد في قطاع غزة من الناتج المحلي الإجمالي ٢٦١.٢ دولار أمريكي خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٥ م، وشهدت الثلاث سنوات الأخيرة نسبة انخفاض في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تجاوزت ١٧% ، حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي في عام ٢٠١٢ حوالى ١١٥٩ دولار، وانخفض في عام ٢٠١٤ إلى ٩٧١ دولار ومن المتوقع أن يشهد مزيدا من الانخفاض مع الإعلان عن نتائج عام ٢٠١٥ م، وبحسب البنك الدولي فإن دخل الفرد في قطاع غزة انخفض في الوقت الحالي بنسبة ٣١% عما كان علية قبل ٢٠ عام . (تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ٢٠١٦م).

الدخل المتاح الإجمالي

قيمة الدخل المتاح الإجمالي في فلسطين بلغت ٩٦٦٢.٨ مليون دولار أمريكي خلال العام ٢٠١٥م، وبلغ نصيب الفرد منه لنفس العام ٢١٨٦.٥ دولار أمريكي أنظر جدول رقم (٥) أدناه .

جدول (٥) نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي الإجمالي والدخل المتاح حسب المنطقة بالأسعار الثابتة

المؤشر والمنطقة	السنة		
	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي فلسطين	١٧٩٣.٣	١٧٣٧.٤	١٧٤٥.٩
نصيب الناتج المحلي الاجمالي الضفة الغربية	٢٢١٤.٠	٢٢٦٩.٣	٢٢٦٦.٧
نصيب الناتج المحلي الاجمالي قطاع غزة	١١٨٢.٩	٩٧١.١	١٠٠٢.٨
نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي فلسطين	١٩٣٥.١	١٨٩٩.٠	١٨٩٧.٦
نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي الضفة الغربية	٢٤٣٦.٦	٢٥٣٩.٣	٢٥٠٥.٩
نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي قطاع غزة	١٢٠٤.٦	٩٧٦.٤	١٠٢٥.٤
نصيب الفرد من الدخل المتاح الإجمالي فلسطين	٢١٠٢.٧	٢٠٨١.٨	٢١٨٦.٥
نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي الضفة الغربية	٢٦٠١.٩	٢٧١٨.٧	٢٧٨٩.٦
نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي قطاع غزة	١٣٧٨.٥	١١٦٤.٣	١٣٢١.٧

المصدر: فلسطين ، الجهاز المركزي للإحصاء، الكتاب الاحصائي للسنوات (٢٠١٣-٢٠١٥م)

الفقر والاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي

يتأثر الفقر بالاستقرار السياسي فالحروب والاجتياحات تدمر النمو الاقتصادي وبالتالي تؤثر على الفقر ففي عام ٢٠٠٦- ٢٠١٧ تغير الاستقرار السياسي حيث الانقسام الفلسطيني وحروب ثلاث على قطاع غزة وحصار مطبق على قطاع غزة واجتياحات واستيطان وتجريف للأراضي في الضفة الغربية كل ذلك يؤثر على النمو الاقتصادي وكذلك يزيد من الفقر فالاستقرار السياسي يؤدي النمو الاقتصادي وبذلك يقلل من الفقر.

الانفاق الحكومي يؤثر على الفقر

الحكومة تنفق على تمويل برامج مكافحة الفقر وتقديم المساعدات للأسر الفقير من خلال وزارة التنمية والشئون الاجتماعية ، فالإنفاق الحكومي الاصل ان يؤثر على الفقر بشكل ايجابي بتأثيره على زيادة النشاط الاقتصادي بإيجابية ومن ثم على زيادة معدلات النمو الاقتصادي .وكذلك سياسات الحكومة المالية تؤثر على النمو الاقتصادي وعلى الفقر ايضاً. فالعلاقة بين المتغيرين عكسية تنخفض معدلات الفقر بزيادة النفقات ففي عام ٢٠٠٧ بلغ معدل الفقر ٣١.٢ والنفقات زادت في ٢٠٠٨ فقلت معدلات الفقر لتصل لـ ٢٤.

العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي

ان تأثير الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي يعد من المسائل الرئيسية لفهم كافة الابعاد التي قد تؤثر على النمو الاقتصادي ، حيث أن السياسات المالية المهمة التي تلعبها الحكومة للتدخل في الاقتصاد وتحقيق أهداف الدولة تؤثر على النمو الاقتصادي . ويعد الانفاق الحكومي وعلاقته بالنمو الاقتصادي من الامور الهامة ، حيث أن معدل النمو الاقتصادي في الدول النامية إنما يتوقف على حد كبير على قدرة الدول على الانفاق على التعليم والصحة والامن والدفاع والبنية التحتية . (القريني ،٢٠٠٤). لذا فإن قدرة الدولة على الإنفاق الحكومي على القطاعات المختلفة تتوقف على قدرة هذه القطاعات على زيادة الإنتاج المحلي ، وبالتالي الانتاج الوطني وتنويع هذا الانتاج ، مما يسمح بتنمية قدرة الدولة على التراكم الرأسمالي ودفع معدل النمو على مستوى مرموق .(القريني ،٢٠٠٤، ص٣٢) .

العلاقة بين النُّمو والتنمية الاقتصادية

النُّمو الاقتصادي

ISSN: 1858-6139, Online

يعني حدوث زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، الذي يعبر عن الدخل الكلي مقسومًا على عدد السكان؛ فزيادة الدخل الكلي لا تعني بالضرورة زيادة في النُّمو الاقتصادي؛ إذ إن علاقة التناسب القائمة بين الدخل الكلي والسكان يجب أن تؤخَذَ بعين الاعتبار؛ وذلك لتأثير نمو السكان على النُّمو الاقتصادي لدولة ما و كما يلاحظ أن النُّمو الاقتصادي لا يطلق عليه حُكم الزيادة إلا إذا تحقق فيه شرط الاستمرار، (كأن نستثني مثلاً إعانة حكومية ما مقدمة لدولة فقيرة من حسابات النُّمو)، ففي تلك المدة يكون هناك زيادة في الدخل الكلي، ولكنها مؤقتة ، إذًا فمفهوم النُّمو الاقتصادي يركز على التغيير في الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات في المتوسط، دون أن يهتم بهيكل توزيع الدخل الحقيقي بين الأفراد، أو بنوعية السلع والخدمات المقدمة .(عريقات ، ١٩٩٢). إن صادر النمو الاقتصادي كثيرة ومتنوعة وهي : تراكم راس المال ، النمو السكاني .والتقدم التكنولوجي .(Todaro,1989.p115).

التنمية الاقتصادية

تركز على حدوث تغيير هيكلي في توزيع الدخل والإنتاج، وتهتم بنوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد؛ أي: إنها لا ترتكز على الكم فقط، بل تتعداه إلى النوع، وبصفة عامة تعرف التنمية بأنها العملية التي تسمح أو يتم من خلالها زيادة في الإنتاج والخدمات، وزيادة في متوسط الدخل الحقيقي مصحوبًا بتحسين الظروف المعيشية للطبقات الفقيرة.(القريشي ومحمد ،٢٠١٠).

منهجية التحليل القياسي والنموذج القياسي

مصادر جمع البيانات: اعتمدت الدراسة على بيانات السلاسل الزمنية للاقتصاد الفلسطيني الرسمية الصادرة عن الجهاز المركز للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية للفترة (١٩٩٤ - ٢٠١٨م)، اتبعت الدراسة في هذه الدراسة المنهج الإحصائي الوصفي لوصف متغيرات الدراسة، والمنهج الكمي القياسي لتحديد العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع محل الدراسة بهدف الحصول على مرونات أو معاملات خط الانحدار للمتغيرات المستقلة، حيث تم الاستعانة بمجموعة من الطرق والأساليب الإحصائية والقياسية مثل ثبات التباين عبر الزمن. التغاير بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمداً على الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يجب عنده التغاير. وهناك العديد من الاختبارات والطرق الإحصائية المستخدمة في الكشف عن سكون السلاسل الزمنية، ونذكر من هذه الاختبارات: اختبار ديكي فولر.

اختبار التكامل المشترك

يعني تصاحب بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر، بحيث تؤدي التقلبات في إحداهما لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتهما ثابتة عبر الزمن. شريطة أن تكون السلاسل متكاملة من الدرجة نفسها، ويستخدم اختبار جوهانسون للكشف عن التكامل المشترك، لأنه يعد أكثر الاختبارات شمولية في هذا المجال (عطية، ٢٠٠٥، ص٦٧٠-٦٧٣). ويفضل أسلوب الإمكانية العظمى (اختبار جوهانسون) المقترح من قبل جوهانسون وجوسيلس عام ١٩٩٠م، عندما يزيد عدد المتغيرات محل الدراسة عن متغيرين لاحتمال وجود أكثر من متجه للتكامل المشترك. ولتحديد عدد متجهات التكامل المشترك اقترح جوهانسون وجوسيلس إجراء اختبارين: الأول اختبار الأثر والثاني اختبار القيمة الذاتية العظمى حيث أن كلاهما يعطي نفس النتيجة (عبد القادر، ٢٠٠٧، ص٦).

النموذج القياسي

$$P = \beta_0 - \beta_1 EG + \beta_2 GE - \beta_3 AID + \varepsilon_t$$

حيث أن:

P : معدل الفقر

EG : معدل النمو الاقتصادي

GE : الانفاق الحكومي

AID : المنح والمساعدات

β_0 : الحد الثابت أو القاطع

$\beta_1, \beta_2, \beta_3$: معلمات

ε_t : المتغير العشوائي

جدول (١) الاحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

	معدل النمو الاقتصادي	معدل الفقر	الانفاق الحكومي	المنح والمساعدات
المتوسط	1.547804	26.97000	2322.736	819.9440
أكبر قيمة	1.807500	45.70000	4023.000	1763.000
اقل قيمة	1.143700	20.10000	485.0000	244.0000
الانحراف المعياري	1.935171	5.812128	1223.130	395.8893
جارك بيرا	1.397734	16.61931	2.602885	1.477845
قيمة جارك بيرا الاحتمالية	0.497148	0.000246	0.272139	0.477628
عدد المشاهدات	25	25	25	25

المصدر: اعداد الباحثان من مخرجات برنامج EViews 10

أوضح جدول (١) أن متوسط معدل النمو بلغ 1.547804 بانحراف معياري 1.935171، بينما أعلى قيمة 1.807500 وأقل قيمة 1.143700 . أما فيما يخص معدل الفقر فقد بلغ المتوسط 26.97000 بانحراف معياري 5.812128 ، بينما أعلى قيمة 45.70000 وأقل قيمة 20.10000 . وبخصوص معدل الانفاق الحكومي فقد بلغ متوسطه 2322.736 مليون دولار بانحراف

ISSN: 1858-6139, Online

معياري 1223.130، أما أعلى قيمة 4023.000 مليون دولار وأقل قيمة 485.0000 مليون دولار. والمنح والمساعدات فمتوسطها 819.9440 بانحراف معياري 395.8893 وبلغت أكبر قيمة لها 1763.000 وأقل قيمة 244.0000 مليون دولار. وأوضح اختبار جارك بيرا تبعية متغيرات معدل النمو الاقتصادي، الانفاق الحكومي والمنح، والمساعدات المتغيرات للتوزيع الطبيعي ، أما متغير معدل الفقر فلا يتبع التوزيع الطبيعي.

جدول (٢) نتائج اختبار جذور الوحدة

نوع الاختبار	الاستقرار	القيمة الحرجة	القيمة المحسوبة	المتغيرات
ديكي فولر	المستوى	-2.913740	-2.635542***	معدل الفقر
ديكي فولر	الفرق الأول	-6.522070	-2.638752***	الانفاق الحكومي
ديكي فولر	الفرق الأول	-6.522070	-2.638752***	المنح والمساعدات
ديكي فولر	الفرق الثاني	-6.961630	-2.650413***	النمو الاقتصادي

من جدول (2) يشير اختبار ديكي فولر الى أن معدل الفقر مستقر عند المستوى بينما الانفاق الحكومي والمنح والمساعدات مستقران عند الفرق الاول أما النمو الاقتصادي فهو مستقر عند الفرق الثاني. وذلك لأن القيمة المطلقة لكل القيم الحرجة أكبر من القيمة المطلقة للقيم المحسوبة عند مستوى معنوية 10%.

جدول (٣) نتائج اختبار جوهانسون

عند العلاقات المتكاملة	القيمة الحرجة 5%	نسبة الامكان الأعظم	قيمة إجن
لا يوجد	40.17493	40.17493	0.589842
لا يزيد عن 1	24.27596	24.27596	0.508399
لا يزيد عن 2	12.32090	12.32090	0.175949
لا يزيد عن 3	4.129906	4.129906	0.001217

من خلال جدول (3) يشير اختبار جوهانسون للتكامل المشترك الى معنوية λ_{trace} عندما (r=0) عليه سيتم رفض فرض العدم لاختبار الاثر القائل إن (r=0) يعني أنه لا يوجد تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، نستخلص من هذه النتيجة أنه يوجد تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة (أي توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بينهما)، مما يعني إن المتغيرات لا تبتعدى عن بعضها البعض بحيث تظهر سلوكا متشابهاً.

تقيم النموذج المقدر

$$\hat{P} = 59.11709 - 0.024070EG + 0.006347GE - 0.011599\,AID$$

$$R^2 = 0.57 \rightarrow F = 5.11 \rightarrow F(prob = 00.3)$$

$$DW = 1.82$$

P (0.01) (0.00) (0.00) (0.00)

المعيار الاحصائي: من خلال النموذج المقدر نلاحظ بأن النموذج استوفي المعيار الاقتصادي.

المعيار الإحصائي: أوضح اختبار T معنوية المعلمات المقدرة، وبالتالي كل من المنح والمساعدات ,والانفاق الحكومي، والنمو الاقتصادي متغيرات هامة وتؤثر على الفقر.

المعنوية الكلية : اختبار F: بما أن قيمة (F) المحسوبة (9.28) أكبر من قيمة (F) الاحتمالية (0.00) فإننا نقبل فرض البديل وهذا يعني أن النموذج معنوي.

معامل التحديد المعدل: قيمة معامل التحديد(0.57) وهذه القيمة تشير إلى أن المتغيرات المستقلة في النموذج المقدر تفسر ما نسبته 57%من التغير الحاصل في معدل الناتج المحلي الإجمالي، أما النسبة المتبقية فهي ترجع إلى عوامل أخرى.

المعيار القياسي: قيمة ديربان واتسون (1.82) تقع في المنطقة الخالية من الارتباط الذاتي عليه فإن النموذج خالي من الارتباط الذاتي.

التفسير والمناقشة

من خلال نتائج التحليل في جدول (٤) فقد بلغت مرونة متغير التمويل الدولي (0.03-) وهذا يعني أنه كلما زاد النمو الاقتصادي بنسبة 1% سوف يؤدي ذلك لانخفاض معدل الفقر بـ 3% وحدة ، وتتفق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية. وبلغت مرونة الانفاق الحكومي (0.006) وهذا يعني أنه كلما الانفاق الحكومي بـ 1% سوف يؤدي ذلك معدل الفقر بمقدار 0.006% وحدة ، وهذا معناه ان الانفاق الحكومي تم توجيهه الى قطاعات غير منتجة. أما مرونة المنح والمساعدات فبلغت -0.01 وهذا يعني بأن زيادة حجم المنح والمساعدات بـ 1% يؤدي الى انخفاض مستوى الفقر بـ 1% وتتفق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية.

النتائج

١/ يرتبط كل من النمو الاقتصادي والمنح والمساعدات الخارجية بعلاقة عكسية مع معدل الفقر في فلسطين

٢/ توجد علاقة طردية بين الانفاق الحكومي ومستوى الفقر في فلسطين

٣/ ان معدل الفقر في قطاع غزة اعلى من معدل الفقر في الضفة الغربية.

التوصيات

١ / على الحكومة وضع سياسات مالية واضحة وناجعة لتخفيض على معدلات الفقر.

٢/ انشاء مشاريع استثمارية اقتصادية تحسن من النمو الاقتصادي من اجل المساهمة في خفض معدلات الفقر .

٣/ انتهاج سياسة مالية فعالة لخفض معدلات الفقر وزيادة معدلات التنمية الاقتصادية في فلسطين بشكل علمي وممنهج.

٤/ تشجيع وجذب الاستثمار الخارجي لفلسطين عبر تحسين القوانين الاستثمارية ووضع الامتيازات والضمانات التي تجذب المستثمرين.

المراجع

الأسكوا (١٩٩٩م) وقائع اجتماع فريق خبراء بشأن تحسين مستويات المعيشة في دول المشرق العربي، مركز التوثيق والمخطوطات والنشر -جامعة النجاح الوطنية.

باقر ، محمد (١٩٩٦م) قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية ، الأمم المتحدة ، نيويورك ،.

بناني فتيحة (٢٠٠٩م) السياسة النقدية والنمو الاقتصادي - دراسة نظرية - مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة - بومرداس، ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩، ص: ٤.).

البطران (٢٠١٣م) الغلاقة بين اللامساواة في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي :دراسة تطبيقية على مجموعة دول للفترة ١٩٨٠-٢٠١٠م .

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (٢٠١٥م)

وزارة الشنون الاجتماعية. موقع وزارة المالية (٢٠١٦م).

فلسطين ، الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، الكتاب الاحصائي للسنوات (٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٤، ٢٠١٥.٢٠١٧م).

حمدان ، نضال (٢٠١٣م) أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي الفلسطيني ،رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة الازهر غزة ، فلسطين ، ٢٠١٣م.

أبو جامع ،اكرم (٢٠١٤م) " الدور التنموي لمساعدات الاتحاد الاوربي على الاقتصاد الفلسطيني، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ، جامعة الازهر ، غزة ، فلسطين .

الحنجوري (٢٠١٥م) تحليل العلاقة بين التنمية البشرية والنمو الاقتصادي في فلسطين .

الواوي ، أحمد (٢٠١٣م) دور الجمعيات الأهلية الفلسطينية في تخفيض معدلات الفقر في قطاع غزة "دراسة حالة – جمعية الصلاح الاسلامية " رسالة ماجستير منشورة ، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية غزة ، فلسطين ، ٢٠١٣م.

دراسة سمارة ، نادر (٢٠١٣م) المساعدات الخارجية وأثرها على النمو الاقتصادي الفلسطيني" ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ، جامعة الازهر غزة ، فلسطين.

سراج، إسماعيل ويوسف، محسن(١٩٩٧م) الفقر والأزمات الاقتصادية .سلسلة كتيبات مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية (4) .

شقير ،لبيب (١٩٨٨م) تاريخ الفكر الاقتصادي ، نهضة مصر ، الفجالة ، القاهرة .

عجمية وآخرون (٢٠٠٦م) التنمية الاقتصادية ، دراسات نظرية وتطبيقية ،الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر .

عريقات ، وحرب (١٩٩٢م) مبادئ في التنمية والتخطي الاقتصادي ، الطبعة الأولى ، دار الفكر ،عمان ، الأردن ، ١٩٩٢م.

علاوي، كامل كاظم، وراهي، محمد غالي (٢٠١٣م) تحليل وقياس العلاقة بين التوسع المالي والمتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة (٢٠١٠-١٩٧٤)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق.

ابن منظور ، جمال الدين محمد بن مكرم ، لسان العرب ،ج ١٠، بيروت ، لبنان ، دار.

BOSS,Hak (2003) Public expenditure and growth in developing countries.

Todaro,Michail P. Econmic Develoopment in thethird World ,Longman, New York and London . 1989

Fasanya and Onkoya (2012)Does Foreign Aid Accelerate Economic Growth? An Empirical Analysis for Nigeria

Javid and Qayyum (2011) Foreign Aid – Growth Nexus in Pakistan: Role of Macroeconomic Polices.

ملحق (٤) النموذج المقدر ملحق (١) الاحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

AID	GS	P	EG	
819.9440	2322.736	26.97000	1547.804	Mean
780.2000	2281.000	24.90000	1526.700	Median
1763.000	4023.000	45.70000	1807.500	Maximum
244.0000	485.0000	20.10000	1143.700	Minimum
395.8893	1223.130	5.812128	193.5171	Std. Dev.
0.556275	-0.084760	1.576641	-0.155918	Skewness
2.574603	1.428366	5.451805	1.884391	Kurtosis
1.477845	2.602885	16.61931	1.397734	Jarque-Bera
0.477628	0.272139	0.000246	0.497148	Probability
20498.60	58068.40	674.2500	38695.10	Sum
3761481.	35905140	810.7400	898772.7	Sum Sq. Dev.
25	25	25	25	Observations

ملحق (٢) اختبار جذور الوحدة

Null Hypothesis: P has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

Prob.*	t-Statistic	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
0.0585	-2.913740		
	-3.737853	1% level	Test critical values:
	-2.991878	5% level	
	-2.635542	10% level	

Null Hypothesis: D(GS) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

Prop. *	t-Statistic	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
0.0000	-6.522070		
	-3.752946	1% level	Test critical values:
	-2.998064	5% level	
	-2.638752	10% level	

Null Hypothesis: D(GS) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

Prop. *	t-Statistic	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
0.0000	-6.522070		
	-3.752946	1% level	Test critical values:

ISSN: 1858-6139, Online

	-2.998064	5% level	
	-2.638752	10% level	
Null Hypothesis: D(EG,2) has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)			
Prob.*	t-Statistic	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
0.0000	-6.961630		
	-3.808546	1% level	Test critical values:
	-3.020686	5% level	
	-2.650413	10% level	

ملحق (٣) اختبار التكامل المشترك

Date: 10/12/19 Time: 11:42
Sample (adjusted): 1996 2018
Included observations: 23 after adjustments
Trend assumption: No deterministic trend
Series: P EG GS AID
Lags interval (in first differences): 1 to 1
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized	Eigenvalue	Trace	0.05	Prob.**
No. of CE(s)		Statistic	Critical Value	
None *	0.589842	41.30897	40.17493	0.0383
At most 1	0.508399	20.81105	24.27596	0.1286
At most 2	0.175949	4.479027	12.32090	0.6416
At most 3	0.001217	0.028001	4.129906	0.8912

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

ملحق (٤) النموذج المقدر

Dependent Variable: P
Method: ARMA Maximum Likelihood (OPG - BHHH)
Date: 10/12/19 Time: 11:33
Sample: 1994 2018
Included observations: 25
Convergence achieved after 28 iterations
Coefficient covariance computed using outer product of gradients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	59.11709	9.062908	6.522971	0.0000
EG	-0.024070	0.006661	-3.613552	0.0019
GE	0.006347	0.001758	3.610642	0.0019
AID	-0.011599	0.004301	-2.696926	0.0143
MA(2)	-0.574171	0.162328	-3.537103	0.0022
SIGMASQ	13.81763	5.508841	2.508264	0.0214
R-squared	0.573919	Mean dependent var		26.97000
Adjusted R-squared	0.461793	S.D. dependent var		5.812128
S.E. of regression	4.263929	Akaike info criterion		5.975821
Sum squared resid	345.4408	Schwarz criterion		6.268352
Log likelihood	-68.69777	Hannan-Quinn criter.		6.056957
F-statistic	5.118496	Durbin-Watson stat		1.819869
Prob(F-statistic)				0.003861
Inverted MA Roots				0.76

ملحق (٥)

السنوات	الفقر %	الناتج المحلي الاجمالي	النمو الاقتصادي	الانفاق الحكومي	المنح والمساعدات %
1994	22	-	1424.5	485	300
1995	23	1434.9	1434.6	492	325
1996	23.6	1369.9	1369.9	774.1	244
1997	23	1487.5	1487.5	912.7	520
1998	20.3	1645.2	1645.2	849.7	530
1999	23.2	1723.9	1723.9	1194.3	497
2000	20.1	1526.7	1526.7	1668	510
2001	27.9	1345	1345	1435	849
2002	45.7	1143.7	1143.7	1246	697
2003	35.5	1267	1267	1635	620
2004	25.9	1358.1	1358.1	1528	353
2005	24.3	1549.4	1459.4	2281	636
2006	24	1360.1	1360.1	1707	1019
2007	31.2	1406	1406	2877	1322
2008	24	1449.1	1449.1	3487.7	1763
2009	26.2	1529.8	1529.8	3375.9	1402
2010	25.7	1606.4	1606.4	3258.3	1277
2011	25.8	1752.5	1752.5	3254.6	978
2012	24	1793.3	1807.5	3225	932
2013	24.9	1793.3	1793.3	3419.1	1358
2014	24.45	1737.7	1734.6	3602	1233
2015	35	1745.9	1744.5	3588	796.8
2016	35.1	1746	1765.9	3828	766.3
2017	29.2	1777	1774.5	3922	780.2
2018	30.2	-	1785.4	4023	790.3